الأمم المتحدة
الاتحاد الأفريقي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الاتحاد الأفريقي

E/ECA/COE/35/Inf/1
AU/STC/FMEPI/EXP/Info.I (II)
Distr.: General
27 January 2016

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة الخبراء
الاجتماع الخامس والثلاثون

الاتحاد الأفريقي
لجنة الخبراء
الاجتماع الثاني

الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنة الخبراء
أديس أبابا، ٣١ آذار/مارس–٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦

مشروع المذكرة المفاهيمية

أولا– معلومات أساسية

١ – على مدى أكثر من عقد من الزمن، تجاوز النمو الاقتصادي في البلدان الأفريقية المتوسطَ العالمي وأُحرز تقدم ملحوظ في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من ضعف الظروف الأصلية. ورغم هذا الأداء الإيجابي، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للحد من الفقر وتحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية التي تلبي الحد الأدنى من معايير الجودة. ويعيش ما يقرب من واحد من كل شخصين في أفريقيا تحت خط الفقر المدقع، وسجلت القارة أعلى المستويات من حيث وفيات الأمهات والأطفال. فقد توفي في عام ٢٠١٢ ما يقرب من ٣,٢ مليون من الأطفال في القارة قبل بلوغهم سن الخامسة، أما معدل وفيات الأمهات الذي بلغ ٢٨٩ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي فيتجاوز المعدلَ العالمي الذي يبلغ ٢١٠ حالات وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي.

٢ – ويُعزى مستوى الفقر المرتفع نسبيا إلى هيكلة معظم الاقتصادات الأفريقية. فالبلدان الأفريقية تعتمد إلى حد كبير على السلع الأساسية التي تُصدَّر بقيمة مضافة ضئيلة أو معدومة، وهو ما يقوض الآفاق في إيجاد فرص العمالة. ذلك أنه من خلال التصنيع القائم على السلع الأساسية يمكن أن يهيئ التحول الاقتصادي فرص عمل لائقة، ويحدّ من الفقر إلى حد كبير، ويؤدي إلى تقليص التفاوت في الدخل والثروة.

٣ – وعلى ضوء ما تقدم، فقد جعلت الدول الأفريقية الأعضاء التحولَ الهيكلي من بين أولويات خطة عام ٢٠٦٣ (الإطار القاري للتنمية)، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (خطة التنمية العالمية التي تحدد الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة) وخطة عمل أديس أبابا التي تدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن خلال اعتماد رؤساء الدول والحكومات خطة عام ٢٠٦٣[(١)] في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في أديس أبابا وخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى في مؤتمر القمة المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٥ في ساندتون، جنوب أفريقيا، فقد وضع مقررو السياسات الأفريقيون الرؤية القارية الاستشرافية المتدرجة للسنوات الخمسين القادمة. أما على الصعيد العالمي، فقد أُعتمدت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى جانب أهداف التنمية المستدامة[(٢)] في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بوصفها رد فعل المجتمع الدولي على التحديات الأساسية التي تواجه العالم اليوم، وهي: القضاء على الفقر، وتحقيق تنمية شاملة للجميع ومستدامة للأجيال الحالية والمقبلة.

٤ – وفي هذا السياق، تواجه البلدان الأفريقية تحولا مزدوجا: يتمثل على الصعيد القاري في التحول إلى خطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذها في السنوات العشر الأولى؛ ويتمثل على الصعيد العالمي في التحول من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. ويجب التنسيق بين التحوُّلين تنسيقا فعالا لضمان الاتساق خلال مراحل التنفيذ والمتابعة والاستعراض.

ثانياً– أهداف مؤتمر الوزراء

٥ – بناء على ما ورد أعلاه، هناك حاجة ملحة تقتضي من أفريقيا اعتماد استراتيجية متسقة من أجل التنفيذ الفعال والمنسق لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام

(١) خطة عام ٢٠٦٣ هي إطار للتحول على مدى خمسين عاماً تُطبَّق من خلال خمس خطط تنفيذية مدة كل منها عشر سنوات، تشمل أولها الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٣.

(٢) خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ محاولة يراد بها التصدي للأبعاد العالمية للتحديات التي تواجه التنمية في أفريقيا. وبالتالي يقصد بذلك أنه يمكن اعتبار أهداف التنمية المستدامة مجموعة فرعية من خطة عام ٢٠٦٣، بما أنه سيجري تنفيذها على مدى ١٥ عاماً حتى عام ٢٠٣٠.

٢٠٣٠. وتشكل الاجتماعات السنوية المشتركة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين الذي يشار إليه عادة بمؤتمر الوزراء، فرصة سانحة لمواجهة هذا التحدي، إذ أن الاجتماع أضحى المحفل القاري الأول للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن المالية والاقتصاد والتخطيط والتكامل والتنمية الاقتصادية ومحافظي المصارف المركزية لمناقشة المسائل ذات الصلة بتنمية أفريقيا. وسيكون موضوع مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٦ هو ''نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة''. ويستند هذا الموضوع إلى توصيات الاتحاد الأفريقي بضرورة التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، بما في ذلك المشاريع الرئيسية، وبإجراء المناقشات العالمية بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦ – ومن ثم سيتناول مؤتمر الوزراء مسألة كيفية قيام البلدان الأفريقية باعتماد خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى وتنفيذها على نحو فعال، مع توسيع ولايتها بحيث تشكل دعماً لتعزيز وتنفيذ إطارٍ موحد لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي ألا تركّز هذه الاستراتيجيات على تعزيز النمو المرتفع والمستدام على المدى الطويل فحسب، بل ينبغي أن تكفل كذلك تقاسم الفوائد التي تُجنى من ذلك النمو على نطاق واسع بغية الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي لجميع الأفريقيين. وفضلا عن ذلك، سيقدم الوزراء، في نهاية مداولاتهم، التوجيه بشأن آليات اعتماد خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى ودمجها الناجح على الصعد الوطنية والإقليمية والقارية.

٧ – ومن المتوقع أن يسترشد مؤتمر الوزراء بالدروس المستقاة من العملية الجارية لدمج خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى في أطر الخطط الوطنية، وهي العملية التي نُفذت بالفعل في ٢٣ بلدا، وأن يستلهم أيضا تجربة التنمية في أفريقيا التي اكتُسبت عبر مبادرات قارية أخرى وعمليات شتى للتنمية العالمية، وذلك لكفالة أن يتضمن إطار التنفيذ ما يلي:

- ترتيبات فعالة للتنفيذ والتنسيق والرصد والتقييم على الصعد الوطنية والإقليمية والقارية.
- تعبئة الموارد للتنفيذ على الصعد الوطنية والإقليمية والقارية.

- ترتيبات لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية والقارية المشارِكة في تنفيذ الإطار المشترك.

- شحذ الوعي بين المؤسسات والمنظمات على الصعد الوطنية والإقليمية والقارية، المسؤولة عن تصميم الأهداف الإنمائية المشتركة وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

- العمل مع الجماهير الأفريقية ومنظمات المجتمع المدني وسائر الجماعات التي يمكن تحديدها من أجل تبادل المعلومات والمشاركة في صنع القرار فيما يتعلق بتصميم الإطار وتنفيذه ورصده وتقييمه.

٨ – ومن ثم فإن مؤتمر الوزراء يتيح فرصة لمناقشة المواءمة بين خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ في مرحلة التنفيذ، وذلك بتناول المسائل الآتية: المواءمة وأوجه التآزر وشحذ الوعي فيما يخص الإطارين؛ ودمجهما في خطط التنمية الوطنية؛ وعمليات الرصد والتقييم؛ والتمويل.

٩ – وستتمثل أهداف مؤتمر الوزراء تحديدا فيما يلي:

- تقديم رؤى عميقة عن الكيفية التي يمكن أن يتم بها تصميم وتنفيذ نهج متكامل ومتجانس من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذها في السنوات العشر الأولى على صعيد فرادى الدول الأعضاء

- تقديم التوجيه بشأن الآليات الكفيلة بوضع نهج متكامل ومتجانس للمساهمة بصورة متسقة في تحقيق خطة عام ٢٠٦٣.

ثالثاً– مجالات التركيز المواضيعية الفرعية لوضع نهج متكامل ومتجانس

١٠ – سيجري المشاركون في الاجتماع مداولات بشأن المجالات المواضيعية الأربعة التالية:

ألف– المواءمة وأوجه التآزر وشحذ الوعي: الحاجة إلى نهج متسق للتنمية

١١– يعد وجود فهم متبادل للإطارين القاري والعالمي أمرا أساسيا للتنفيذ الفعال. والواقع أن تنفيذ كلا الإطارين سيتطلب القيام بأنشطة دعوة وتوعية بشأن تفاصيل الإطارين لكفالة الوعي بأهميتهما المتبادلة بالنسبة للتنمية الوطنية وبالعلاقة بين الخطتين وأوجه التآزر بينهما. وفي هذا السياق، ينبغي فهم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

على أنها محاولة للاستجابة للتصدي للأبعاد العالمية للتحديات التي تواجه التنمية في أفريقيا، بينما ينبغي النظر إلى خطة عام ٢٠٦٣ بوصفها استجابة للتحديات والتطلعات الإنمائية الخاصة بالقارة، وهي أمور كثيراً ما تتداخل.

١٢- ويكمن الأمر الأساسي بالنسبة لخطاب التوعية في مسائل مساهمة أفريقيا في صياغة أهداف التنمية المستدامة، وأوجه التشابه بين هذه الأهداف وخطة عام ٢٠٦٣، والآثار المترتبة عليهما بالنسبة لعملية التنفيذ. ويسترشد كلا الإطارين بأولويات أفريقيا وتطلعاتها: وهي أهداف التنمية المستدامة من خلال الموقف الأفريقي الموحد، وخطة عام ٢٠٦٣ من خلال الجمع بين الأطر والإعلانات ومبادرات التنمية الأفريقية القائمة إلى جانب المشاورات التي تجري مع أصحاب المصلحة.

١٣- وتتيح أوجه التآزر فرصة لتنفيذ كلتا المبادرتين دون إثقال كاهل واضعي السياسات بأطر إنمائية متعددة غير مبررة. كما أنها تقلل من بعض تحديات التنسيق عند تنفيذ الخطتين ورصدهما.

القضايا التي ستجري مناقشتها:

- ما الذي ينبغي تبليغه إلى عامة الناس بشأن خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي الجهة التي ينبغي أن تضطلع بالترويج للخطتين؟ وهل ينبغي أخذ كل خطة على حدة، أم هل ينبغي الترويج لهما معا؟

باء- دمج إطار النتائج

١٤ - ستتيح خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الإطار لإحداث التحول الهيكلي المستدام في أفريقيا. وتتميز الخطتان بالشمول، حيث ترتكزان على عملية تشاورية واسعة النطاق وتشتركان في التطلعات المتمثلة في إحداث التحول الهيكلي والتنمية المستدامة. وتعد خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى آلية صُممت لتيسير تنفيذ الخطتين على كل الأصعدة.

١٥ - وإلى جانب أهمية أوجه التآزر، فإن التنسيق أمر حيوي حتى يأخذ التنفيذ والمتابعة كافة أبعاد الخطتين في الحسبان: وهي مجالات التقارب وغيرها من المسائل التي يتم تناولها على حدة ولكنها ذات أهمية لتنمية القارة.

١٦ – وتحاول خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى دمج الخطتين من خلال عملية دمجهما في الأطر الوطنية. وقد كشف إطار القياس الذي جرى اتباعه عن تقارب بين الخطتين على مستوى الهدف، وهو ما مكَّن من تحديد مؤشرات مشتركة. ومن ثم، فإن تنفيذ كلتا الخطتين سيتطلب تعزيز القدرات من أجل تنفيذ المبادرتين على نحو متسق في أطر التخطيط الوطنية وإجراء البحوث لدعم وضع سياسات مرتكزة على الأدلة بغية الحد من الازدواجية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتيسير عمليات الإبلاغ المتكامل.

القضايا التي ستجري مناقشتها:

- ما هي الأدوات والعمليات اللازمة لدمج خطة عام ٢٠٦٣ والأطر الناجمة عن نتائج الأهداف الإنمائية المستدامة في الخطط الوطنية؟
- هل ينبغي توحيد الأدوات لكافة الدول الأعضاء أم هل ينبغي تقديم مبادئ توجيهية عريضة لتمكينها من تكييف ظروفها الخاصة؟
- ما نوع المساعدة التقنية التي ينبغي أن تُقدم إلى الدول الأعضاء وما هي الهيئة التي ينبغي أن تقدمها؟

جيم– الرصد والتقييم

١٧ – يتطلب الرصد والتقييم المتسقان لكلا الإطارين مجموعة متكاملة من الأهداف والغايات والمؤشرات، ومنبراً متسقاً للاستعراض ولإبلاغ. وتشتمل خطة عام ٢٠٦٣ على ٧ تطلعات، و٢٠ هدفا و٣٤ مجالا ذا أولوية مع ما يقابلها من أهداف ومؤشرات، في حين تحتوي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على ١٦٩ غاية، وحوالي ٢٠٠ مؤشر. وعلى صعيد المؤشرات، يكشف الإطاران عن تقارب بنسبة ٧٠ في المائة تقريبا. وعلى الرغم من أن التقارب أكبر من ذلك بكثير على مستوى الأهداف والغايات، إلا أن وضع مجموعة مشتركة من الأهداف والغايات والمؤشرات القارية سيكون ضروريا لضمان تحقيق الرصد والإبلاغ ومتابعة الخطتين على نحو متسق. وبالتالي لا بد من العمل على المواءمة بين إطار النتائج وآليات متابعة خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠,

١٨ – وفي الوقت الراهن، تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشكل مشترك على وضع نظام قاري مشترك للرصد والتقييم لخطة

عام ٢٠٦٣، بالإضافة إلى هياكل ونظم الرصد والتقييم القائمة. ويستند هذا الأمر إلى مشروع إطار القياس لخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى على الصعيدين الوطني والإقليمي. كما يجري إدراج أهداف التنمية المستدامة في أهداف خطة عام ٢٠٦٣ وغاياتها. وفي الوقت نفسه، تعمل حالياً الهيئات القارية الثلاث، أي المفوضية واللجنة والمصرف، مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية لوضع مجموعة أساسية من المؤشرات القارية لرصد التقدم المحرز في كل من خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة.

١٩ – ومع ذلك، فإن العدد الهائل من الأهداف والمؤشرات المرتبطة بكلتا المبادرتين يوحي بأنه حتى مع إدماجها، ستكون هناك حاجة إلى تحسين قدرات جمع البيانات وتحليلها ونشرها من أجل الرصد الفعال للتقدم المحرز.

القضايا التي ستجري مناقشتها:

- هل ينبغي إدخال مفهوم المؤشرات الأساسية لخطة عام ٢٠٦٣، بحيث يمكن للدول الأعضاء إبلاغ الجماعات الاقتصادية الإقليمية عنها؟
- هل ينبغي للدول الأعضاء إنشاء هياكل تشرف على الإبلاغ عن الأطر ورصدها على الصعيد الوطني؟ إذا كان الأمر كذلك، ما نوع هذه الهياكل؟

آلية المتابعة

٢٠ – ثمة مسألة تتعلق بوضع مجموعة متجانسة من الأهداف والغايات والمؤشرات ذات الصلة وهي مسألة هيكل المتابعة. ولتجنب إثقال كاهل صناع القرار، سيكون من الضروري إنشاء منبر مشترك لاستعراض نتائج التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز في الخطتين. وهذا يغني عن التقييم والاستجابة بصورة ضيقة على هذه النتائج.

٢١ – ذلك أنه لدى كل من خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة منابر متابعة منفصلة في الوقت الراهن. فخطة عام ٢٠٦٣ تدعو، من بين أمور أخرى، إلى منتدى أفريقي سنوي من أجل شحذ الوعي الشامل للقطاعات وتكريس فهم دور الجمهور الأفريقي في عملية تنفيذ الخطة؛ وإلى التصرف استنادا إلى التقارير المرحلية عن خطة عام ٢٠٦٣؛ وإشراك أصحاب المصلحة للتعجيل بتحقيق خطة عام ٢٠٦٣؛ وتحديد أفضل الممارسات والجهات الرائدة للتعجيل بالتنفيذ. ومن جهة أخرى، فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تنطوي على آلية متابعة متعدد المستويات، يتصدَّرها منتدى سياسي رفيع المستوى. وقد تُركت تفاصيل الآليات الإقليمية والوطنية

إلى جهات الاختصاص المعنية. غير أن خطة عام ٢٠٣٠ تدعو اللجان الإقليمية إلى تقديم الدعم للدول الأعضاء في إنشاء منتدى مناسب للمتابعة.

القضايا التي ستجري مناقشتها:

- هل ينبغي أن يكون هناك نهج مشترك للإبلاغ عن نتائج كلتا الخطتين؟ إذا كان الأمر كذلك، هل ينبغي تصميم أداة لهذا الغرض؟ وهل ينبغي للدول الأعضاء الإبلاغ استنادا إلى نظمها الوطنية؟ وما هي الهيئة التي ينبغي أن تضطلع بوضع مثل هذه الأدوات؟
- متى ينبغي أن تُطلب بيانات الرصد والمعلومات من الدول الأعضاء؟
- متى ينبغي وضع تقارير الرصد؟
- ما هي الجهة التي ينبغي أن تُرسل إليها التقارير المتناسقة والمتزامنة؟ وهل ينبغي أن يكون ذلك إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية أولا ثم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، أم مباشرة إلى المفوضية، بما أنها كانت الهيئة التي تقوم بالإبلاغ عن حالة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا؟

دال – التمويل

٢٢ – تتطلب كل من خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كميات كبيرة من الموارد المالية وغير المالية من جميع المصادر. فعلى المستوى الخارجي، التزم رؤساء الدول والحكومات في خطة عمل أديس أبابا، من بين أمور أخرى، بإنشاء منبر ضمن الهياكل الأساسية بهدف تنسيق الاستثمارات في الهياكل الأساسية؛ ووضع آلية تيسير تكنولوجية لدعم الابتكار والعلوم والتكنولوجيا؛ وتعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية لوقف المد الجارف للتدفقات المالية غير المشروعة؛ وتحسين القدرات لتعبئة الموارد المحلية. ومع ذلك، فإن إحجام الشركاء الإنمائيين عن الالتزام بجدول زمني للوفاء بالتزاماتهم القائمة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية مع ما واكب ذلك من توحيدٍ للوضع الضريبي في معظم البلدان الأوروبية يلقي بظلال من الشك على مصداقية التمويل الخارجي على المدى القريب. وبالتالي، بغض النظر عن الدعم الخارجي، ستشكل الموارد المحلية أساس التمويل للخطتين المتكاملتين. وهذا يتطلب بذل مزيد من الجهود لتعبئة الموارد المحلية لكل من المشاريع الرئيسية والبرامج ذات الصلة. وكانت هناك دعوة أيضا إلى مزيد من التركيز على تعبئة الموارد المحلية في خطة عمل أديس أبابا التي كانت الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

٢٣ – وبالنسبة لأفريقيا، تعد تعبئة الموارد المحلية في سياق كل من خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدام لعام ٢٠٣٠ مسعى يتسم بتعدد أصحاب المصلحة ويدعو إلى تدخلات منسقة تستهدف ثلاثة مستويات من المؤسسات. ويشمل ذلك المؤسسات القارية (مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي؛ ومنظمة رعاية أفريقيا)، والمؤسسات الإقليمية (الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات المالية الإقليمية، بما في ذلك المؤسسات الإقليمية المكلفة بتمويل التنمية وشركات التأمين وإعادة التأمين الإقليمية، ومؤسسات التأمين ضد المخاطر السياسية، وأسواق الأوراق المالية الإقليمية)، والمؤسسات الوطنية (وزارات المالية، والخزانة، وإدارات الضرائب، والمصارف المركزية، والمؤسسات الممولة مثل المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر وشركات التأمين وأسواق الأسهم والسندات وأسواق تبادل السلع الأساسية) . وعلاوة على ذلك، فقد اقتضى إخفاق الأسواق المالية في مختلف أنحاء القارة الأفريقية، مع ما رافق ذلك من ضخامة الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات التمويلية لخطة ٢٠٦٣، الدعوة إلى تعزيز وإنشاء أدوات تمويل جديدة مثل صندوق ''أفريقيا ٥٠''، والوكالة الأفريقية لضمان القروض، ومصرف الاستثمار الأفريقي.

القضايا التي ستجري مناقشتها:

- ما مسوّغ الحاجة إلى نهج تشاوري ومنسق لتنفيذ استراتيجية خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ في مجال التمويل وتعبئة الموارد المحلية؟
- ما هي المجالات ذات الأولوية وأفضل الممارسات والابتكارات في مجال تعبئة الموارد المحلية التي ينبغي تناولها في سياق تمويل الخطتين؟
- كيف يمكن زيادة وسائل التمويل القائمة وتعزيزها لتلبية حاجات الخطتين في مجال التمويل؟
- ما هي خرائط الطريق العملية لتمويل كل مسار من مسارات التسريع أو كل مشروع من المشاريع الرئيسية في خطة ٢٠٦٣؟
- كيف ينبغي دمج استراتيجية خطة ٢٠٦٣ بشأن التمويل وتعبئة الموارد المحلية في الخطط الوطنية وتنفيذها؟
- ما هو الإطار المؤسسي والأدوار والمسؤوليات (بين الاتحاد الأفريقي ووكالة التنسيق والتخطيط التابعة للنيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول

الأعضاء، ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا) لتنفيذ استراتيجية خطة عام ٢٠٦٣ وخطة ٢٠٣٠ في مجال التمويل وتعبئة الموارد المحلية ورصد هذه الاستراتيجية وتقييمها والإبلاغ عنها؟

رابعاً– شكل المؤتمر الوزاري

٢٤ – سيسبق المؤتمر الوزاري اجتماعٌ تحضيري فني للجنة الخبراء. وستقوم اللجنة بتحليل الموضوع وتقديم توصيات إلى الوزراء لاعتمادها. وبالإضافة إلى ذلك، ستستعرض اللجنة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، وتنظر في القضايا النظامية المتعلقة بعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتقديم التوصيات المناسبة لينظر فيها المؤتمر. وعلاوة على المؤتمر، سيكون هناك عدد من الأنشطة الجانبية التي تتناول قضايا التنمية الرئيسية، إلى جانب محاضرات أديبايو أديديجى السنوية التي تتطرق لإحدى قضايا الساعة التي تهم التنمية الأفريقية.

٢٥ – وستكون هناك أربع جلسات عامة رئيسية على النحو التالي:

(أ) ستنظر الجلسة العامة الأولى في المسائل المتعلقة بالترويج للخطتين.

(ب) ستنظر الجلسة الثانية في دمج إطار النتائج في إطار التخطيط الوطني؛

(ج) ستتناول الجلسة العامة الثالثة مسألة الإبلاغ والرصد والتقييم بهدف إنشاء آلية إبلاغ موحدة؛

(د) ستتناول الجلسة العامة الرابعة تفعيل استراتيجيات تعبئة الموارد المحلية.

خامسا – النتائج المتوقعة

٢٦ – من المتوقع أن يخرج المؤتمر الوزاري بالنتائج التالية:

(أ) إصدار توصياتٍ لوضع نهج موحد لتنفيذ خطة ٢٠٦٣ وخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى وأهداف التنمية المستدامة ورصدها وتقييمها؛

(ب) إصدار توجيهٍ بشأن آليات وضع هذا النهج الموحد.

سادساً– الوثائق

٢٧ – ستسترشد المناقشات سواء على مستوى الخبراء أو على المستوى الوزاري بهذه المذكرة المفاهيمية عن موضوع المؤتمر وبأوراق المعلومات الأساسية الفنية التي تتناول المواضيع الفرعية للجلسات العامة واجتماعات الموائد المستديرة والأنشطة الموازية.

سابعا– المشاركة

٢٨ – يتألف المشاركون والمندوبون من وزراء وممثلين عن الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الأفريقية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية الأفريقية والشركاء الإنمائيين والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وستوجه الدعوات أيضا إلى شركاء متعاونين آخرين ومنظمات غير حكومية ومندوبين من القطاع الخاص.

ثامنا– جهات الاتصال

٢٩ – للحصول على مزيد من المعلومات عن مؤتمر الوزراء واجتماع لجنة الخبراء، يرجى الاتصال بالأشخاص التالية أسماؤهم:

السيدة ساندرا بافو–بوني Ms. Sandra Baffoe-Bonnie أمينة اللجنة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الهاتف: ٣٣٧٨–٥٤٤–١١–٢٥١+ أو ٢٦٧–٥٢٣–٩١١–٢٥١+ البريد الإلكتروني: SBaffoe-Bonnie@uneca.org	السيدة سلاماويت موسيي Ms. Selamawit Mussie موظفة شؤون السياسات، مفوضية الاتحاد الأفريقي الهاتف: ٢٦٧٢–٥١٨–١١–٢٥١ + البريد الإلكتروني: SelamawitMU@africa-union.org	السيدة نديايي شارومبيرا Ms. Ndinaye Charumbira موظفة شؤون السياسات، مفوضية الاتحاد الأفريقي الهاتف: ٢٦٦٤–٥١٨–١١–٢٥١ + البريد الإلكتروني: CharumbiraN@africa-union.org